

الفصل الثاني

**التقاة
والاستسرار
بالدين**

الفصل الثاني

التقاة، والاستسرار بالدين

معنى التقاة، وعلاقتها بالاستسرار:

التقاة في اللغة مصدر مشتق، تقيته أتقيه، تقي، وتقية، وتقاة أي: حذرتة.

ويأتي المصدر أيضًا على تقاة⁽¹⁾، كما في قوله تعالى: **(إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقَاةً)**⁽²⁾.

قال الحافظ ابن حجر: "ومعنى التقية: الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير"⁽³⁾.

وقال الإمام ابن تيمية: "والتقاة ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي، فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدّر عليه..

فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار لم يكن عليه أن يجاهدكم بيده مع عجزه، ولكن إن أمكنه بلسانه، وإلا فبقلبه، مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه، وإما أن يكتمه، وهو مع هذا لا يوافقهم على دينهم كله؛ بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون، وامرأة فرعون، وهو لم يكن موافقاً لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه؛ بل كان يكتم إيمانه، وكتمان الدين شيء، وإظهار الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يبيحه الله قط إلا لمن أكره، بحيث أبيع له النطق بكلمة الكفر"⁽⁴⁾.

ومن هذين النصين يتضح أن معنى التقاة المشروعة كتمان الدين، وعدم إظهاره، وعدم الإنكار على الفجار والكفار باليد ولا باللسان؛ بل بالقلب، والدافع إلى هذا الكتمان والسكوت على المنكر هو الخوف الحقيقي من سطوة الكافرين.

وقد يصل الأمر إلى إظهار الولاء للكافرين والفجار باللسان، دون العمل كما يقول الإمام الطبري في تفسير التقية: " أن تكونوا في سلطانهم، فتخافوهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بالسنتكم، وتضمرّوا لهم العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل" (5).

ومن هذه النقول يتضح أن التقية، أو التقاة، هي الاستسرار بالدين، خوفاً على النفس، أو على الأتباع، من أذى المشركين والظالمين، سواء كان استساراً كلياً بعدم إظهار المرء إسلامه، أو استساراً جزئياً بعدم إظهار حكم الله في موقف من المواقف، أو حالة من الحالات.

أما استسرار المسلمين بخططهم الحركية والحربية وغيرها، فهو باب آخر يُحتاج إليه في حال القوة والتمكين، كما يُحتاج إليه في حال الغربة والذلة والقلّة، ومن ثم فليس حكماً خاصّاً بالغربة، وإن كان الغرباء أحوج إليه من غيرهم (6).

حكم التقاة، وشروطها:

وردت التقاة بلفظها، أو بمعناها في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وفي كتب الأئمة والفقهاء، مع بيان حكم استعمالها، وشروطها.

والموضع الفرد الذي ذكرت التقاة فيه بلفظها في القرآن، هو قوله تعالى: **(لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء، إلا أن تتقوا منهم تقاة، ويحذركم الله نفسه، وإلى الله المصير)**⁽⁷⁾.

وقد ورد عن ابن عباس أنه قال: التقاة: التكلم باللسان، وقلبه مطمئن بالإيمان⁽⁸⁾.

وعن الضحاك قال: التقية باللسان، من حمل على أمر يتكلم به، وهو لله معصية، فتكلم مخافة على نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان، فلا إثم عليه إنما التقية باللسان⁽⁹⁾، وورد نحو هذا المعنى عن جمع من السلف⁽¹⁰⁾.

وهذه الآثار تدل على أنه يدخل في الآية الكتمان والاستسار وعدم الجهر بالدين والحق، ويدخل فيها - أيضاً - مصانعة المشركين ومخالقتهم وإظهار موالاتهم باللسان دون العمل إذا تحققت شروط الإكراه.

وفي آية أخرى ذكر الله - عز وجل - الكفر بعد الإيمان، وتوعد فاعليه بالغضب والعذاب العظيم، واستثنى من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، فقال: **(مِن كُفْرٍ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ، إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا، فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ، وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)**⁽¹¹⁾.

فهذه الآية نص في رفع الحرج عن المكره، الذي أكره على النطق بكلمة الكفر، مع اطمئنان قلبه بالإيمان.

وسبب نزولها يؤكد هذا المعنى ويجليه، حيث نزلت في عمار بن ياسر حين ضربه المشركون حتى بارأهم في بعض ما يريدون، ونال من النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير⁽¹²⁾.

وقد نقل الحافظ ابن عبد البر⁽¹³⁾، والحافظ ابن حجر⁽¹⁴⁾ إجماع العلماء على أن هذا هو سبب النزول.

فإن عمارًا - رضي الله عنه - أكره على
النطق بكلمة الكفر، وسب النبي صلى الله
عليه وسلم، وقد عذره الله - تعالى - في هذه
الآية، وبين أنه غير داخل في الوعيد.

وقد تعرض المؤمنون المستضعفون بمكة
لاضطهاد المشركين وتعذيبهم، كما في حديث
ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: "كان أول
من أظهر إسلامه سبعة: رسول الله ﷺ
ﷺ وأبو بكر، وعمار، وأمه سمية،
وصهيب، وبلال، والمقداد.

فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم
فمنعه الله بعمه أبي طالب، وأما أبو بكر فمنعه
الله بقومه، وأما سائرهم فأخذهم المشركون،
وألبسوهم أدراع الحديد، وصهروهم في
الشمس، فما منهم من أحد إلا وقد واتاهم على
ما أرادوا، إلا بلالًا، فإنه هانت عليه نفسه في
الله، وهان على قومه، فأخذوه، فأعطوه
الولدان، فجعلوا يطوفون به في شعاب مكة،
وهو يقول: أحد، أحد" (15).

وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -
حين سأله سعيد بن جبير: أكان المشركون
يبلغون من المسلمين في العذاب ما يعذرون به
في ترك دينهم؟ فقال: نعم. والله إن كانوا
ليضربون أحدهم، ويجيعونه، ويعطشونه حتى ما
يقدر على أن يستوي جالسًا من شدة الضر الذي
به، حتى إنه ليعطيهم ما سألوه من الفتنة! وحتى
يقولوا: اللات والعزى إلهك من دون الله،
فيقول: نعم، وحتى أن الجعل ليمر بهم،
فيقولون: أهذا الجعل إلهك من دون الله؟
فيقول: نعم. افتداء منهم، لما يبلغون من
جهده⁽¹⁶⁾.

وهذه الحوادث، مع النصوص السابقة، تدل
على أن التقية جائزة بشروطها، وسوف أبين
أقسام التقية، وشرط العمل بكل قسم، وحكمه
فيما يلي:

القسم الأول: المداراة:

فقد عدّ قوم من باب التّقية مداراة الكفار
والفسقة والظلمة، وإلانة الكلام، والتبسم في
وجوههم، والانبساط معهم، وإعطاءهم، لكف
أذاهم، وقطع لسانهم، وصيانة العرض منهم⁽¹⁷⁾،
ولتألف قلوبهم على الإسلام والاتباع.

والمداراة لا تعارض النصح الرفيع البعيد عن
الإغلاظ والشدة.

قال ابن بطال: "المداراة من أخلاق
المؤمنين، وهي خفض الجناح للناس، ولين
الكلمة، وترك الإغلاظ لهم في القول، وذلك من
أقوى أسباب الإلفة، وهي الرفق بالجاهل في
التعليم، وبالفاسق في النهي عن فعله، وترك
الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار
عليه بلطف القول والفعل، ولا سيما إذا احتج
إلى تألفه ونحو ذلك"⁽¹⁸⁾.

وقد عقد الإمام البخاري - رحمه الله - في
كتاب الأدب من صحيحه باباً بعنوان: "باب
المداراة مع الناس"⁽¹⁹⁾، وساق تحته أثراً معلقاً
عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال: "إنّا
لنكشّر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم"⁽²⁰⁾.

وحديث عائشة - رضي الله عنها - أنه
استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم رجل،
فقال: **ائذنوا له، فبئس ابن العشيرة، أو
بئس أخو العشيرة، فلما دخل ألان له الكلام،**
فقلت: يا رسول الله، قلت ما قلت، ثم ألنت له
في القول؟ فقال: **"أي عائشة! إن شر
الناس منزلة عند الله من تركه، أو ودعه
الناس اتقاء فحشه"** (21).

ومن هذا - وغيره - يتضح أن المداراة هي
التلطف في المعاملة، ومحاذرة إثارة سخط
الناس، بقصد جلب مصلحة شرعية، أو دفع
مفسدة شرعية.

وقد تكون المداراة بالقول، كلين الكلام، وقد
تكون بالفعل كالهبة، والهدية، وسائر ألوان
الإحسان.

وهي مشروعة مستحسنة - إذا لم يترتب
عليها تفويت مصلحة شرعية - وقد تصبح واجبة
إذا ترتب على تركها مفسدة من ردّة أو فسق، أو
ظلم مسلم، أو نحو ذلك.

ولهذا جاء في الحديث عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً وسعد جالس، فترك رسول الله ﷺ ﷺ ﷺ رجلاً هو أعجبهم إليّ، فقلت: يا رسول الله، مالك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً؟! فقال: **أو مسلماً**، فسكت قليلاً، ثم غلبنني ما أعلم منه، فعدت لمقاتلي، فقلت: مالك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً! فقال: **أو مسلماً**، فسكت قليلاً، ثم غلبنني ما أعلم منه، فعدت لمقاتلي، وعاد رسوله الله ﷺ ﷺ ﷺ ثم قال: **يا سعد، إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه، خشية أن يكبه الله في النار**" (22).

ومن الظاهر أن النبي ﷺ ﷺ ﷺ لم يكن ليمنع المال من هو أحق به وأولى من أهل السابقة الفقراء، ويعطيه من كان إلى وقت قريب حرباً على الإسلام، إلا لسبب يوجب ذلك، من تألف قلوبهم على الإسلام، وتشبثهم عليه لئلا يرتدوا، ودفع أذاهم عن المسلمين، أو طمعاً في إسلام من وراءهم من قومهم (23).

ويلحظ في المداراة أنها قد تكون في حالات ضعف المسلمين وخوفهم، وقد تكون في بداية مرحلة التمكين، وقد تكون في أثناء التمكين، والأمثلة السابقة توضح ذلك.

القسم الثاني: الكتمان والاستسار:

وقد يفهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - الذي نقلته قبل صفحات - قَصْرُ معنى التقية على هذا القسم فحسب، حيث أشار إلى أن التقية ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي؛ بل هي كتمان الدين، وكتمان الدين شيء، وإظهار الدين الباطل شيء آخر⁽²⁴⁾.

وعلى أي حال فهذا القسم من أولى الأقسام دخولا في معنى التُّقية، ولكن لا يلزم من ذلك حصر معنى التُّقية فيه.

وقد ساق الله - عز وجل - في كتابه قصة مؤمن إلى فرعون، وطريقته في مواجهة بعض المواقف الصعبة المحرجة، فقال - تعالى - :
(وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ . يَا قَوْمِ لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ) (25) إلى قوله :
(وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ . يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ . مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ . وَيَا قَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ . تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْعَفَّارِ . لَا جَرَمَ أَنَّ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ وَأَنْ مَرَدَّتْ إِلَى اللَّهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ .

فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأَفَؤُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ
إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ. فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا
مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ. النَّارُ
يُغْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ
أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ⁽²⁶⁾.

لقد كان هذا القبطي يستسر بإيمانه بين
ملئه وقومه، ويكاتمهم إيَّاه، ولذلك كان منهم
بحيث يحضر ناديمهم، ويطارحهم الرأي فيه، ولم
يبين السياق ما إذا كان دافعه إلى الكتمان
الخوف من بطشهم وفتنتهم، أو الرغبة في
حماية موسى والمؤمنين، والدفاع عنهم، أو
الأمرين معًا⁽²⁷⁾.

وحين وصل الحال إلى همّ فرعون بقتل موسى وقف هذا الرجل وقفته العظيمة مدافعًا محذّرًا، دون أن يكون في موقفه هذا ما يدل دلالة صريحة على إعلانه للإيمان؛ بل كان اعتماده على المنطق الذي يقتضي أن هذا الرجل - موسى عليه السلام - إما أن يكون كاذبًا، أو صادقًا، فإن كان كاذبًا فهو يتحمل مغبة كذبه على ربه في الدنيا والآخرة، وإن كان صادقًا فأنتم حريون بالعقوبة على عصيانكم له وإقامتكم على ما أنتم عليه، فكيف إذا زدتم على ذلك قتله؟⁽²⁸⁾.

وما يزال هذا المؤمن يحاور ويداور ويلمح ويعرض حتى جهر - أخيرًا - بما هو عليه من اتباع موسى والإيمان به، وواجه طغيان فرعون القائل: **(ما أرىكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد)**⁽²⁹⁾، إلى قوله: **(يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد)**.

وحينئذ مكر به آل فرعون **(فوقاه الله سيئات ما مكروا)**.

وهذه الحادثة الفردية التي عاشها مؤمن آل فرعون، عاشها جمع من المؤمنين الأولين بدعوة محمد ﷺ فكانوا يكتمون إيمانهم من قومهم ويستسرون به⁽³⁰⁾.

وقد فصل القول في حكم هذه التقية السيد محمود شكري الألوسي - رحمه الله - فقال: "...كل مؤمن وقع في محل لا يمكن له أن يظهر دينه لتعرض المخالفين، وجب عليه الهجرة إلى محل يقدر فيه على إظهار دينه، ولا يجوز له أصلاً أن يبقى هناك، ويخفي دينه، ويتشبث بعذر الاستضعاف، فإن أرض الله واسعة".

نعم. إن كان ممن له عذر شرعي في ترك الهجرة كالصبيان، والنساء، والعميان، والمحبوسين، والذين يخوفهم المخالفون بالقتل، أو قتل الأولاد، أو الآباء، أو الأمهات، تخويفاً يظن معه إيقاع ما خُوفوا غالباً، سواء كان هذا القتل بضرب العنق، أو بحبس القوت، أو بنحو ذلك، فإنه يجوز له المكث مع المخالف، والموافقة بقدر الضرورة، ويجب عليه أن يسعى في الحيلة للخروج والفرار بدينه.

وإن كان التخويف بفوات المنفعة، أو بلحوق المشقة التي يمكنه تحملها، كالحبس مع القوت، والضرب القليل غير المهلك، فإنه لا يجوز له موافقتهم⁽³¹⁾.

فعلى هذا يجوز للمسلم أن يكتم إسلامه إذا كان مقيمًا في محل لا يقدر فيه على إظهار دينه، ولا يستطيع الخروج أو الهجرة من هذا المحل، أو لا يجد مكانًا يهاجر إليه ويأمن فيه على دينه، ويخشى لو جهر بدينه من الفتنة أو القتل، أو إلحاق الضرر البالغ به، أو بأقاربه، أو بمن يلوذ به.

على أن يقتصر في ذلك على قدر الضرورة، فلا يكتف حث سعه الإعلان، وعلى أن يسعى للهجرة - ما استطاع - إلا إذا كان مقيمًا بين أظهر المشركين، وفي البلاد التي لا يقدر فيها على الجهر بدينه، لأغراض مشروعة، تخدم الأمة المسلمة والجماعة المسلمة، كأغراض التجسس، والأغراض العسكرية، ونحوها فهو - حينئذ - مأذون بالبقاء بينهم حتى يحقق الغرض الذي انتدب من أجله وحكم هذه الحالة الخاصة يؤخذ - بطريق الأولى - من إذن النبي ﷺ ﷺ ﷺ لبعض أصحابه الذين بعثهم في مهمات خاصة، أن يقولوا فيه شيئًا، وأن يظهروا الموافقة للكافرين في بعض أمرهم⁽³²⁾.

القسم الثالث: إظهار الموافقة للمشركين على دينهم:

وهذا القسم هو أشد الأقسام وأخطرها، وفيه يتعدى الأمر مجرد السكوت والكتمان والاستسرار إلى إظهار الدين الباطل، وموافقة المشركين عليه، وفي تعريف السرخسي للثّقية قال: "والثّقية أن يقي نفسه من العقوبة بما يظهره، وإن كان يضمّر خلافه"⁽³³⁾، فقصر الثّقية على هذا المعنى.

وقد أجمع العلماء قاطبة على أن الإنسان إذا واجه ضغطاً وتخويفاً وتهديدًا إن أصر على إيمانه، فلم يلتفت إلى هذا التخويف، وثبت على إعلان دينه، أنه فَعَلَ الأفضل، وإن قتل في هذا السبيل فهو شهيد⁽³⁴⁾، وقد ترك الرخصة إلى العزيمة.

كما أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، أنه لا إثم عليه إن أظهر الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يحكم عليه بحكم الكفر⁽³⁵⁾.

ولكن يشترط للإكراه شروط:

الأول: أن يكون المهدد قادرًا على إيقاع ما يهدّد به، والمأمور عاجزًا عن الدفع عن نفسه، ولو بالفرار و الهرب.

الثاني: أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع عن فعل ما يؤمر به أوقع به ذلك.

الثالث: أن يكون التهديد بأمر فوري، كأن يهدده بالقتل، أما لو قال: افعل كذا، وإلا ضربتك غداً لم يكن مكرهاً، إلا إذا كان الزمن المحدد قريباً جداً، فيكون في حكم الأمر الفوري.

الرابع: ألا يظهر من المأمور المكره ما يدل على نوع من الرضا والاختيار والموافقة القلبية⁽³⁶⁾.

وقد خص بعض السلف والأئمة الرخصة بالقول فحسب، دون الفعل، ونقل عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، ومكحول، وغيرهما أن القول والفعل سواء، وهو مذهب مالك وطائفة من أهل العراق⁽³⁷⁾.

وقد سبق في غير موضع⁽³⁸⁾ ذكر بعض الوقائع التي حدثت للمستضعفين من المسلمين، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأكرهوا فيها على النطق بكلمة الكفر، كما حدث لعمار وغيره، وفي هذا نزل قوله - تعالى -: **(إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان).**

ولكن هذه التقية غير جائزة حين يترتب عليها ضياع الحق وخفاؤه، والتباسه بالباطل، كما إذا كان المكره من العلماء المرموقين الذين ينتظر الناس كلمتهم ليدينوا بها ويعتقدوها، ومن الزعماء المتبوعين الذين يقتدي الناس بهم، ويعتبرون بمواقفهم.

يقول الشيخ أحمد شاكر⁽³⁹⁾ بعد ذكر بعض شروط التُّقية: "على ألا يكون ممن يقتدى به، فيخشى أن يخفى الحق على الجاهلين، وأن يضعف إيمانهم، ويحجموا عن نصر حقهم احتجاجًا بمن أجاب عند الإكراه تقية، وهم غافلون.

وهذا هو الذي أضعف المسلمين في القرون الأخيرة: "أن أحجم علماؤهم وزعماؤهم وقادتهم عن الضرب على أيدي الظالمين، وعن كلمة الحق في مواطن الصدق، فتهافت الناس، وضعفت قلوبهم، وملئوا رعبًا من عدوهم فكانوا لا غناء لهم وكانوا غناء كغناء السيل"⁽⁴⁰⁾.

وقال - رحمه الله - في تعليق له على موقف الإمام أحمد ورفضه التّقية لما يترتب عليها من التّلبيس على الجهال: "أما أولو العزم من الأئمة الهداة، فإنهم يأخذون بالعزيمة، ويحتملون الأذى ويشبتون، وفي سبيل الله ما يلقون، ولو أنهم أخذوا بالتّقية، واستساغوا الرخصة لضل الناس من ورائهم، يقتدون بهم، ولا يعلمون أن هذه تّقية.

وقد أتى المسلمون من ضعف علمائهم في مواقف الحق، لا يصدعون بما يؤمرون، يجاملون في دينهم وفي الحق، لا يجاملون الملوك والحكام فقط؛ بل يجاملون كل من طلبوا منه نفعًا، أو خافوا ضررًا في الحقيق والجليل من أمر الدنيا، وكل أمر الدنيا حقير، فكان من ضعف المسلمين بضعف علمائهم ما نرى⁽⁴¹⁾.

وهناك حالة استثنائية خاصة يجوز فيها إظهار الموافقة، أو يشرع، لغرض تحقيق مصلحة شرعية تجسسية، أو عسكرية، على ألا يتعدى بها القدر الضروري اللازم، وقد ورد في السنة ما يشهد لذلك.

ومن ذلك ما رواه جابر - رضي الله عنه -
في قصة مقتل كعب ابن الأشرف، قال: قال
رسول الله ﷺ: **"من لكعب
ابن الأشرف؟ فإنه قد آذى الله ورسوله،**
فقام محمد بن مسلمة فقال: يا رسول الله
أتحب أن أقتله؟ قال: **نعم.** قال: فأذن لي أن
أقول شيئاً، قال: **قل،** فأتاه محمد بن مسلمة،
فقال: إن هذا الرجل قد سألنا صدقة، وإنه قد
عانا⁽⁴²⁾، وإني قد أتيتك أستسلفك، قال: وأيضاً -
والله - لتملّهُ! قال: إنا قد اتبعناه، فلا نحب أن
ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير شأنه"،
الحديث⁽⁴³⁾.

وسواء كان كلام محمد بن مسلمة - رضي
الله عنه - ومن معه من الصحابة لكعب على
سبيل التورية التي فهم منها المخاطب غير ما
أراد المتكلم كما يدل عليه كلام بعض
الشرح⁽⁴⁴⁾، أو كان الأمر بخلاف ذلك، كما تدل
عليه بعض روايات أهل السير⁽⁴⁵⁾ التي فصلت
القول في أنهم صرحوا له بإرادتهم خذلان النبي
ﷺ والتنحي عنه، فإن إذن النبي
ﷺ له أن يقول هو إذن عام غير
مقيد بالتورية، ولذلك بوّب عليه الإمام البخاري:
"باب الكذب في الحرب"⁽⁴⁶⁾، وكذلك الإمام
النسائي في سننه الكبرى⁽⁴⁷⁾.

وبوّب له أبو داود بقوله: "باب في العدو
يؤتى على غرة، ويتشبه بهم"⁽⁴⁸⁾.

وعن أنس - رضي الله عنه - قال لما افتتح رسول الله ﷺ مكة خبير، قال الحجاج بن علاط: يا رسول الله، إن لي بمكة مالاً، وإن لي بها أهلاً، وأنا أريد أن آتيهم، فأنا في حل إن أنا نلت منك وقلت شيئاً؟ فأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدم على امرأته قال [لها: اجمعي] ⁽⁴⁹⁾ ما كان لي من مال وحلي فأني أريد أن أشتري من مغانم رسول الله ﷺ ما أحببت فإنهم قد أبيحوا وذهبت أموالهم، فانقمع المسلمون، وأظهر المشركون فرحاً وسروراً ⁽⁵⁰⁾.

وبغض النظر عما قاله الحجاج، فإنَّ إذن النبي ﷺ ﷺ له أن يُنال منه عند المشركين دليل على جواز إظهار القدر الذي لا بد منه من الموافقة لأهل الشرك، لتحصيل مصلحة، أو لدفع مفسدة، وليست المسألة مجرد كذب فحسب، ويظهر أن مال الحجاج كان كثيراً، وكان في استخراجهم من مكة منعاً لقريش من الاستعانة به على المسلمين، ودفْعاً لفاقة المسلمين وحاجتهم.

ويمكن أن يكون في قصة الحجاج بن علاط دليل قوي على أن العباس كان مسلمًا يخفي إسلامه، ولو ثبت هذا لكان دليلًا للمسألة في جواز إظهار القدر الذي لا بد منه من الموافقة للمشاركين لمن كلفوا بأداء مهمات عسكرية أو تجسسية أو شبهها من قبل المسلمين.

فإن في نفس الحديث عن معمر قال: فأخبرني عثمان الجزري عن مقسم قال: فأخذ - يعني العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه - ابنًا له يشبه رسول الله ﷺ ﷺ ﷺ، يقال له قثم، فاستلقى فوضعه على صدره، وهو يقول: حبي قثم شبيه ذي الأنف الأشم نبي رب ذي النعم، برغم أنف من رغم⁽⁵¹⁾.

قال ثابت: قال أنس: ثم أرسل - يعني
العباس رضي الله عنه - غلامًا إلى الحجاج: ماذا
جئت به؟ وماذا تقول؟ فما وعد الله خير مما
جئت به، قال: فقال الحجاج بن علاط: اقرأ على
أبي الفضل السلام، وقل له فليخل في بعض
بيوته لآتيه، فإن الخبر على ما يسره، قال:
فجاءه غلامه، فلما بلغ باب الدار، قال: أبشر - يا
أبا الفضل - قال: فوثب العباس فرحًا، حتى قبل
بين عينيه، فأخبره بما قال الحجاج فأعتقه، قال:
ثم جاءه الحجاج، فأخبره أن رسول الله ﷺ
ﷺ قد افتتح خير، وغنم أموالهم، وجرت
سهام الله - تبارك وتعالى - في أموالهم،
واصطفى رسول الله ﷺ ﷺ ﷺ
ابنة حيي، فأخذها لنفسه، وخيرها بين أن يعتقها
وتكون زوجة، أو تلحق بأهلها، فاختارت أن
يعتقها وتكون زوجة، ولكنني جئت لما كان لي
هاهنا، أردت أن أجمعه فأذهب به، فاستأذنت
رسول الله ﷺ ﷺ ﷺ فأذن لي أن أقول
ما شئت، وأخف عني ثلاثًا، ثم اذكر ما بدا لك،
قال: فجمعت امرأته ما كان عندها من حلي
ومتاع فدفعته إليه، ثم انشمر به، فلما كان بعد
ثلاث أتى العباس امرأة الحجاج، فقال: ما فعل

زوجك؟ فأخبرته أن قد ذهب يوم كذا وكذا،
وقالت: لا يخزيك الله - يا أبا الفضل -! لقد شق
علينا الذي بلغك! قال: أجل، فلا يخزيني الله،
ولم يكن بحمد الله إلا ما أحببنا، فتح الله - تبارك
وتعالى - خير على رسول الله ﷺ
وجرت سهام الله تعالى في أموالهم،
واصطفى رسول الله ﷺ
لنفسه، فإن كان لك حاجة في زوجك فالحقي به،
قالت: أظنك - والله - صادقًا، قال: فإني والله
صادق، والأمر على ما أخبرتك، قال: ثم ذهب
حتى أتى مجالس قريش، وهم يقولون إذا مر
بهم: لا يصيبك إلا خير يا أبا الفضل! قال: لم
يصبني إلا خير - بحمد الله - قد أخبرني الحجاج
بن علاط أن خير فتحها الله على رسوله ﷺ
وجرت فيها سهام الله، واصطفى
رسول الله ﷺ
سألني أن أخفي عنه ثلاثًا، وإنما جاء ليأخذ ماله،
وماله من شيء هاهنا، ثم يذهب.

قال: فرد الله - تبارك وتعالى - الكآبة التي كانت بالمسلمين على المشركين، وخرج المسلمون ممن كان دخل بيته مكتئبًا، حتى أتوا العباس فأخبرهم الخبر، وسرّ المسلمون، ورد الله - تبارك وتعالى - ما كان من كآبة أو غيظ أو حزن على المشركين⁽⁵²⁾.

هذه هي "التقاة" عند أهل السنة، وهي استثناء من أصل عام مطرد، هو إحقاق الحق وإظهاره وإعلانه، وإبطال الباطل وإخماده، وإزهاقه، وهي في قسميها الأخيرين رخصة جائزة، والعزيمة بخلافها.

والرخصة كما عرفها الأئمة: هي ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضي المنع، مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه⁽⁵³⁾.

وقد روعي في إباحة هذه الرخصة وغيرها ما جبل عليه كثير من البشر من الضعف والعجز عن مقاومة الضغوط والشدائد، وتلك رحمة من الله (هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)⁽⁵⁴⁾.

وروعي في مشروعية الثبات والعزيمة ما
اختص به بعض الناس من العزائم الصلبة،
والهمم الرفيعة، والقلوب القوية الشجاعة،
والنفوس الصابرة، التي خلقت لتكون معالم في
طريق الحق يهتدي بضوئها السائرون، ويستصبح
بنورها المدلجون، وبهم يدفع الله عن الحق
الغوائل والمحن، ويقيم لأهل المحجة السنن.

ولا زال في هذه الأمة من لدن بعثة محمد
ﷺ ﷻ ﷺ ﷻ إلى يوم الناس هذا، وإلى أن
يأتي أمر الله، من رجالات الطائفة المنصورة
من يرفع راية الحق، ويبذل مهجته دونها، ولسان
حال هذه الطائفة يقول:

إذا سيد منا خلا قام سيد
قؤول لما قال الكرام
فعول⁽⁵⁵⁾

ويقول:
وليس يهلك منا سيد أبدًا
إلا افتلينا غلامًا سيدًا
فينا⁽⁵⁶⁾

**تميز تقاة أهل السنة عن تقية أهل
البدع:**

التقاة والتقية مصدران لفعل واحد⁽⁵⁷⁾، وقد
قُرئت الآية بالوجهين، فقرأها الجمهور (إلا أن
تتقوا منهم تقاة)⁽⁵⁸⁾، وقرأها ابن عباس،
والحسن، وحميد بن قيس⁽⁵⁹⁾، ويعقوب
الحرزمي⁽⁶⁰⁾، ومجاهد، وقتادة، والضحاك⁽⁶¹⁾، وأبو
رجاء⁽⁶²⁾، والجحدري⁽⁶³⁾، وأبو حيوة⁽⁶⁴⁾: (تَقِيَّة)
بفتح التاء، وتشديد الياء على وزن فعيلة⁽⁶⁵⁾،
وكذلك روى المفضل⁽⁶⁶⁾ عن عاصم⁽⁶⁷⁾.

وقد اشتهر لدى أهل السنة استعمال التقاة
بضم التاء، وفتح القاف، والألف الممدودة، كما
هي قراءة الجمهور، مع استعمالهم للفظ الآخر.
واشتهر لدى الرافضة استعمال التّقية بفتح التاء،
وكسر القاف، والياء المشددة المفتوحة - كما
هي القراءة الأخرى - هذا من حيث اللفظ.

أما من حيث حكم التّقية، والتطبيق العملي
لها، فإن ثمة فروقاً عظيمة بينهما يمكن إجمال
أهمها فيما يلي:

الفرق الأول:

أن التُّقية عند أهل السنة استثناء مؤقت من أصل كلي عام، لظرف خاص يمر به الفرد المسلم، أو الفئة المسلمة، وهي مع ذلك رخصة جائزة (*).

أما الرافضة فالتُّقية عندهم واجب مفروض حتى يخرج قائمهم، وهي بمنزلة الصلاة، حتى نقلوا عن الصادق⁽⁶⁸⁾ قوله: "لو قلت إن تارك التُّقية كتارك الصلاة لكنت صادقًا"⁽⁶⁹⁾.

بل إن التُّقية - عندهم - تسعة أعشار الدين⁽⁷⁰⁾؛ بل هي الدين كله، ولذلك قالوا: "لا دين لمن لا تقية له"⁽⁷¹⁾.

فالتُّقية في المذهب الشيعي أصل ثابت مطرد، وليست حالة عارضة مؤقتة.

بل بلغ من غلوهم في التُّقية أن اعتبروا تركها ذنبًا لا يغفر، فهي على حد الشرك بالله، ولذلك جاء في أحاديثهم: "يغفر الله للمؤمنين كل ذنب، ويظهر منه في الدنيا والآخرة، ما خلا ذنبين: ترك التُّقية، وتضييع حقوق الإخوان"⁽⁷²⁾.

وبهذا يتبين الفرق في الحكم بين نظرة أهل السنة، ونظرة الرافضة، فهي عند أهل السنة استثناء مباح للضرورة، وعند الرافضة أصل من أصول المذهب.

الفرق الثاني:

إن التقية عند أهل السنة ينتهي العمل بها بمجرد زوال السبب الداعي لها من الإكراه ونحوه، ويصبح الاستمرار عليها - حينئذ - دليلاً على أنها لم تكن تقية ولا خوفاً؛ بل كانت ردّة ونفاقاً.

وفي الأزمنة التي تعلو فيها كلمة الإسلام، وتقوم دولته، ينتهي العمل بالتقية - غالباً - وتصبح حالة فردية نادرة.

أما عند الرافضة، فهي واجب جماعي مستمر، لا ينتهي العمل به، حتى يخرج مهديهم المنتظر الذي لن يخرج أبداً.

ولذلك ينسبون إلى بعض أئمتهم قوله: "من ترك التّقية قبل خروج قائمنا فليس منا" (73).

الفرق الثالث:

أن تقاة أهل السنة تكون مع الكفار - غالبًا -
كما هو نص قوله تعالى: **(لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ
الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي
شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً).**

وقد تكون مع الفساق والظلمة الذين
يخشى الإنسان شرهم، ويحاذر بأسهم
وسطوتهم. أما تقية الرافضة فهي أصلاً مع
المسلمين.

وهم يسمون الدولة المسلمة "دولة
الباطل"⁽⁷⁴⁾، ويسمون دار الإسلام: "دار
التقية"⁽⁷⁵⁾ ويرون أن من ترك التقية في دولة
الظالمين فقد خالف دين الإمامية وفارقه⁽⁷⁶⁾.

بل تعدى الأمر عندهم إلى حد العمل بالتقية
فيما بينهم حتى يعتادوها ويحسنوا العمل بها أمام
أهل السنة.

وفي هذا يقول بعض أئمتهم - فيما زعموا -:
"عليكم بالتقية، فإنه ليس منا من لم يجعلها
شعاره ودثاره مع من يأمنه، لتكون سجية مع من
يحذره"⁽⁷⁷⁾.

الفرق الرابع:

أن التقاة عند أهل السنة حالة مكروهة
ممقوتة، يكره عليها المسلم إكراهًا، ويلجأ إليها
إلجاء، ولا يداخل قلبه - خلال عمله بالتقاة -
أدنى شيء من الرضى، أو الاطمئنان، وكيف
يهدأ باله، ويرتاح ضميره، وهو يظهر أمرًا يناقض
عَقْدَ قلبه؟

أما الرافضة، فلما للتقية عندهم من المكانة،
ولما لها في دينهم من المنزلة، ولما لها في
حياتهم العملية الواقعية من التأثير، فقد عملوا
على "تطبيعها"، وتعويد أتباعهم عليها، وأصبحوا
يتوارثون التمدح بها كابرًا عن كابر.

ومن نصوصهم في ذلك ما نسبوه لبعض
أئمتهم من قوله لابنه: "يا بني ما خلق الله شيئًا
أقر لعين أبيك من التّقية" (78).

ونسبوا لجعفر الصادق قوله: "لا والله ما
على وجه الأرض أحب إليّ من التّقية" (79).

هذه أبرز الفروق التي تميز تقاة أهل السنة
عن تقية الرافضة، والمحك العملي لهذه الفروق
هو الواقع العملي عبر القرون والأجيال، وإلى يوم
الناس هذا.

فإن أهل السنة تميزوا بالوضوح والصدق في أقوالهم، وأعمالهم، ومواقفهم بل إنهم سجلوا مواقف بطولية خالدة في مقارعة الظالمين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والصدع بكلمة الحق، ولا زالت قوافل شهدائهم تتوالى جيلاً بعد جيل، ورعيلاً بعد رعيلاً، ولا زالت أصداء مواقفهم الشجاعة حية يرونها الأحفاد عن الأجداد، ويتلقنون منها دروس البطولة والفدائية والاستشهاد.

فى حين يحفل تاريخ الروافض بصور الخيانة والتآمر والغدر الخفي، فهم في الوقت الذي يصفون به أهل السنة باليمين - تقية ونفاقاً - يطعنونهم باليد الأخرى من وراء ظهورهم، وكثير من المصائب التي نزلت بالمسلمين كان للرافضة فيها يد ظاهرة، وكانوا من أسعد الناس بها، حتى ليصدق عليهم وصف الله للمنافقين: **(إن تمسّكم حسنة تسؤهم، وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها)** (80).

ومع هذا بلغت بهم التّقية أن قال قائلهم: "من صلى وراء سني تقية فكأنما صلى وراء نبي" (81)!

ويقابل غلو الشيعة فى النفاق الذي يسمونه
تقية، غلو الخوارج الذين يذهبون إلى أنه لا تجوز
الثّقية بحال من الأحوال، وأنه لا يراعى حفظ
المال أو النفس، أو العرض، أو غيرها من
الضروريات، في مقابلة الدين أصلاً.

ولهم في ذلك تشديدات عجيبة، منها أن من
كان يصلي، وجاء سارق أو غاصب ليسرق ماله،
فإنه لا يجوز له قطع الصلاة، ولا معالجة هذا
اللص في أثنائها، مهما كان المال من العظم
والكثرة، ولهم مواقف مع الصحابة وغيرهم في
هذا⁽⁸²⁾.

وبهذا تتحقق وسطية أهل السنة في باب
الثّقية بين الرافضة المغالين، وبين الخوارج
المفرطين، كما تحققت وسطيتهم في سائر
أبواب العمل والاعتقاد، مصداقاً لقول الله -
تعالى -: **(وكذلك جعلناكم أمة وسطاً
لتكونوا شهداء على الناس ويكون
الرسول عليكم شهيداً)**⁽⁸³⁾.

* * *

وإدًا فالتّقية والاستسرار هما حالان
عارضان، يحتاج إليهما الفرد المسلم، والجماعة
المسلمة، في أزمنة الغربة المستقرة، وفي
حالة ضعف الدعوة، أو في ظروف معينة، وهما
استثناء من الأصل الذي هو الجهر، والإعلان،
والوضوح، وإقامة الحجة، والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله على كل حال، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أما بعد، فمن خلال هذا البحث لابد أن يكون القارئ وصل معنا إلى النتائج التالية:

1- الأحكام الشرعية منها ما يختلف باختلاف الأحوال والأسباب كالجهاد، والعزلة والخلطة وغيرها.

2- ورد في مدح الخلطة أحاديث، وورد في مدح العزلة أحاديث، ولابد من التوفيق بين هذه وتلك.

3- الإسلام دين الجماعة، والاجتماع على الحق أصل عظيم في الشريعة، والمؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالطهم ولا يصبر على أذاهم، ومخالطة الناس بغرض دعوتهم هو الأمر الذي كان عليه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

4- الأحاديث الواردة في مدح العزلة مطلقاً تحمل على أحد معنيين:

الأول: أن يكون خاصًا بأفراد معينين تكون العزلة في حقهم أولى، لأن مخالطتهم للناس تضر بدينهم ودنياهم وتضرّ بغيرهم أيضًا.

الثاني: أن يكون هذا خاصًا في زمان الفتن التي أخبر عنها النبي ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ، وأمر باعتزالها.

5- وهناك حالات تشرع فيها العزلة؛ منها:

أ- عند فساد الزمان.

ب- عند الفتنة التي تحدث بين المسلمين من القتال ونحوه.

ج- اعتزال السلطان عند فساده وانحرافه. هذا فيما يتعلق بموضوع العزلة والخلطة، وتفصيل هذه المسائل والاستدلال لها موجود في ثنایا الرسالة.

أما موضوع التّقية - وهو الجزء الأخير من هذه الرسالة - فشرحت فيه معنى التّقية لغة وشرعًا وبينت حكمها من الجهة الشرعية وشروطها وأنواعها وهي:

الأول: المداراة.

الثاني: الكتمان والاستسرار.

الثالث: إظهار الموافقة لمشركين على دينهم، وله شروط معروفة.

وختمت بتميز تقاة أهل السنة عن تقية أهل البدع، وأهم الفروق التي رصدت هي:

1- أنها عند أهل السنة استثناء مؤقت مخالف للأصل، أما عند الشيعة فواجب مفروض حتى يقوم القائم من آل البيت!

2- ينتهي العمل بها عند أهل السنة بمجرد زوال السبب الداعي إليها، أما عند الشيعة فواجب جماعي مستمر لا ينتهي العمل به حتى يخرج مهديهم الذي لا يخرج أبداً.

3- تقية أهل السنة هي مع الكفار في الغالب، وقد تكون مع الفساق والظلمة، أما تقية الشيعة فهي أصلاً مع المسلمين المخالفين لهم من أهل السنة.

4- أن التقاة عند أهل السنة حالة ممقوتة يلجأ إليها المسلم دون رضئٍ واطمئنانٍ إليها، أما عند الشيعة فقد أصبحت خلة ممدوحة محمودة مرضية، جاء في مدحها من النصوص عن أئمتهم الكثير الكثير.

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الجهد وأن
يجعله من العمل الصالح المقرب إليه، وأن
يكفينا شر أنفسنا، ويرزقنا الإخلاص في القول
والعمل، وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه،
والحمد لله رب العالمين.

الم

ؤلف

الهوامش

- 1 انظر: لسان العرب (15/402).
- 2 سورة آل عمران، الآية: 28.
- 3 فتح الباري: (12/314).
- 4 منهاج السنة: (3/260).
- 5 تفسير الطبري، (3/228).
- 6 انظر ما سبق في الكتاب الأول- الفصل الثاني: مظاهر الغربة الأولى.
- 7 سورة آل عمران، الآية: 28.
- 8 تفسير الطبري (3/228)، وفي إسناده راو مجهول.
وجاء المعنى عن ابن عباس عند الطبري (3/229)، ومن طريق محمد ابن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، فذكر نحوه.
ومحمد بن سعد هو ابن محمد بن الحسن بن عطية العوفي: لئنه الخطيب، وقال الدارقطني: لا بأس به.
انظر: تاريخ بغداد (5/322)، الميزان (3/560).
وأبوه سعد بن محمد: ضعيف جدًا، انظر: تاريخ بغداد (9/126)، اللسان (3/18).
وعمه الحسين بن الحسن بن عطية: ضعيف. انظر: الجرح والتعديل: (3/48)، اللسان (2/278).
وأبوه هو الحسن بن عطية: ضعيف. انظر: الجرح والتعديل (3/26)، كتاب المجروحين (1/234).
وأبوه هو عطية العوفي، وهو ضعيف، ومضى.
فالإسناد مسلسل بالضعفاء.
- 9 تفسير الطبري (3/229)، وفي إسناده راو مجهول.

- 10 كالسدي وعكرمة ومجاهد وغيرهم، وآثارهم في تفسير الطبري،
الموضع السابق، والدر المنثور (2/176).
- 11 سورة النحل، الآية: 106.
- 12 سبق تخريج الحديث، من حديث ابن عباس في اضطهاد
المستضعفين وضربهم حتى ليقر أحدهم بأن الجعل إلهه من دون
الله، مما يبلغون من جهده، وذلك في الكتاب الأول، الفصل الثاني:
من مظاهر الغربة. الاضطهاد، وقال ابن حجر في طرق هذا
الحديث: "وهذه المراسيل تقوّى بعضها ببعض" الفتح (12/312).
- 13 في الاستيعاب (8/226).
- 14 في الاستيعاب (7/65)، وانظر: للمقارنة: زاد المسير لابن الجوزي
(4/495).
- 15 الحديث: سبق تخريجه في الكتاب الأول، الفصل الثاني: من مظاهر
الغربة: الاضطهاد والتعذيب.
- 16 الحديث: سبق تخريجه في الكتاب الأول، الفصل الثاني: من مظاهر
الغربة: الاضطهاد.
- 17 انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية لعلامة العراق محمود شكري
الألوسي، ص (288).
- 18 نقله الحافظ ابن حجر في الفتح (10/528).
- 19 صحيح البخاري (7/102).
- 20 رواه البخاري تعليقًا غير مجزوم به في: 78- كتاب الأدب، 82- باب
المدارة مع الناس، (7/102)، قال: ويذكر عن أبي الدرداء.
- ورواه أبو نعيم في الحلية: 35- أبو الدرداء (1/222) من طريق
عبد الجبار بن العلاء، حدثنا سفيان، عن خلف بن حوشب قال أبو
الدرداء، فذكره.

وقال ابن حجر: فيه انقطاع بين خلف وأبي الدرداء، ولذلك لم يجزم به المؤلف. تغليق التعليق (5/103)، وانظر: الفتح (10/528).

وعزاه ابن حجر لأحمد بن مروان الدينوري في كتاب المجالسة من طريق الأحوص بن حكيم، عن أبي الزاهرية، قال: قال أبو الدرداء... وقال: في إسناده ضعف. التعليق (5/103).

وعزاه أيضًا لابن أبي الدنيا، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث، والدينوري في المجالسة من طريق الأحوص عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير. عن أبي الدرداء.

انظر: التعليق (5/103) الفتح (10/528).

والأحوص بن حكيم: ضعيف الحفظ، انظر. التهذيب (1/192)، التقريب (1/49).

وأبو الزاهرية هو حدير بن كريب الحضرمي: صدوق. انظر: التهذيب (2/218)، التقريب (1/156).
فهذا الإسناد ضعيف أيضًا.

ثم ساقه ابن حجر بإسناده إلى فوائد أبي بكر المقرئ من طريق المسيب بن واضح، حدثنا يوسف بن أسباط، عن كامل أبي العلاء، عن أبي صالح قال: قال أبو الدرداء..

قال: وكامل ضعيف، وقال: وهو منقطع. التعليق (5/104)، الفتح (10/528). والمسيب بن واضح صدوق له مناكير. انظر: الميزان (4/116)، المغني (2/659). ويوسف بن أسباط: وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم "يحتج به"، وقال البخاري: كان قد دفن كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي. انظر: الميزان (4/462)، والمغني (2/761).

وكامل هو ابن العلاء التميمي، أبو العلاء: صدوق يخطئ. انظر: التهذيب (8/409)، التقريب (2/131).

وأبو صالح، لعله مينا مولى ضباعة، لين الحديث. انظر: التهذيب (12/132) التقريب (2/437).

فهذا الإسناد ضعيف.

ولكن هذه الطرق يتقوى بعضها ببعض، إذ إنها جميعًا قابلة للانجبار، فيصير الأثر - بمجموعها - حسنًا لغيره.

رواه البخاري في: 78- كتاب الأدب، 82- باب المداراة مع الناس، (7/102).

38- باب لم يكن النبي ﷺ ﷺ ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا، (7/81).

48- باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب (7/86).

- ومسلم في: 45- كتاب البر والصلة والآداب، 22- باب مداراة من يتقى فحشه، برقم (73)، (4/2002).

- وأبو داود في: 35- كتاب الأدب، 6- باب في حسن العشرة، برقم (4791)، (5/144).

- والترمذي في: 28- كتاب البر والصلة، 59- باب ما جاء في المداراة برقم (1999)، (4/359)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

- والنسائي في عمل اليوم والليلة: 90- كيف الذم؟ برقم (237)، ص (245)، بلفظ: مر رجل برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: بئس عبد الله وأخو العشيرة، ثم دخل عليه، فرأيته أقبل عليه بوجهه، كأن له عنده منزلة، برقم (238)، وفيه: فلما دخل انبسط إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- وأحمد في المسند (6/38).

رواه البخاري في: 2- كتاب الإيمان، 19- باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل (1/12).

وفي: 24- كتاب الزكاة، 53- باب قول الله تعالى: **(لا يسألون الناس إلحافًا)**..، (2/131)، وزاد: على وجهه.

- ومسلم في: 1- كتاب الإيمان، 68- باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه برقم (236)، (237)، (1/132)، وفي الرواية الأخيرة: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده بين عنقي وكتفي، ثم قال: أقتالاً أي سعد؟! إني لأعطي الرجل..

وفي: 12- كتاب الزكاة، 45- باب إعطاء من يخاف على إيمانه، برقم (131)، (2/732).

- وأبو داود في: 34- كتاب السنة، 16- باب المدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، برقم (4683)، (5/60).

- والنسائي في: 47- كتاب الإيمان، 7- تأويل قوله عز وجل: **(قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا، ولكن قولوا أسلمنا)**، (104-8/103).

- وأحمد في المسند (1/176).

وعزاه الحافظ ابن حجر للطبراني في الأوسط، وأبي نعيم في المستخرج وغيرهما، انظر النكت الظراف (3/298).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: "وروي في مسند محمد بن هارون الروياني وغيره، بإسناد صحيح، إلى أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: كيف ترى جعيلاً؟ (يعني سراقه الضمري) قال: قلت: كشكله من الناس، يعني المهاجرين، قال: فكيف ترى فلاناً؟ قال: قلت: سيد من سادات الناس، قال: فجعل خير من ملء الأرض من فلان!، قال: قلت: فلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع؟ قال: إنه رأس قومه، فأنا أتألفهم به."

فتح الباري: (1/80).

- 24 منهاج السنة (3/260).
- 25 سورة غافر، الآيتان: 28، 29.
- 26 سورة غافر، الآيات: 38-46.
- 27 وأشار الإمام الطبري - رحمه الله - إلى أن بعض أهل العلم علل الكتمان بخوفه على نفسه. انظر: الطبري (24/57)، ويؤيد ذلك قوله تعالى: (فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم). سورة يونس، الآية: 83. وذلك على إحدى الروايتين عن ابن عباس في تفسير الآية، وانظر: الطبري (11/150).
- 28 انظر: تفسير الطبري (24/58).
- 29 سورة غافر، الآية: 29.
- 30 سبق الحديث عن ذلك في الكتاب الأول- الفصل الثاني: من مظاهر الغربة: السرية.
- 31 مختصر التحفة الاثني عشرية، ص (287).
- 32 ستأتي في القسم الثالث، المتعلق بإظهار الموافقة للمشركين على دينهم الفاسد.
- 33 المبسوط (24/45).
- 34 انظر: تفسير القرطبي (5/188) وأحكام القرآن لابن العربي (2/1167)، وقال ابن حجر: "قال ابن بطال: اجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة، وأما غير الكفر، فإن أكره على أكل الخنزير، وشرب الخمر- مثلاً- فالفعل أولى.
- وقال بعض المالكية: بل يَأْثَمُ إن منع من أكل غيرها، فإنه يصير كالمضطر إلى أكل الميتة، إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل.
- الفتح (12/317).

تفسير القرطبي (5/182)، ونقله في الفتح (12/324) عن ابن بطلال، تبعًا لابن المنذر، وقد خرج عن هذا الإجماع محمد بن الحسن - رحمه الله - فقال: إذا أظهر الكفر صار مرتدًا، وبانت منه امرأته، ولو كان في الباطن مسلمًا، قال ابن بطلال: وهذا قول تغني حكايته عن الرد عليه لمخالفته النصوص.

انظر: فتح الباري (12/311)

انظر: تفسير القرطبي (5/182 - 183)، وزاد المسير لابن الجوزي (4/497)، وفتح الباري (12/314 - 315).

انظر ما سبق في مبحث التّقية وحكمها في مطلع هذا الفصل، وما سبق في الكتاب الأول.. الفصل الثاني: من مظاهر الغربة: الاضطهاد.

هو الشيخ أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، محدث مفسر أديب فقيه، التحق بالأزهر ونال منه شهادة العالمية، وعين مدرسًا فموظفًا فقاضيًا، وحقق كثيرًا من الكتب التراثية، ونشر العديد من البحوث وتوفي سنة (1377 هـ). انظر: معجم المؤلفين (13/368)، المستدرک على معجم المؤلفين، ص (92).

دائرة المعارف الإسلامية، (5/424) من تعليق على مادة: تقية.

طلّاع تحقيق المسند للشيخ أحمد شاكر (1/98 - 99).

من العناء وهو التعب والمشقة. انظر: فتح الباري (7/338).

رواه البخاري في: 64- كتاب المغازي والسير، 15- باب قتل كعب بن الأشرف، (5/25).

وفي: 56- كتاب الجهاد، 158- باب الكذب في الحرب (4/24).

159- باب الفتك بأهل الحرب، (4/25).

- ومسلم في: 32- كتاب الجهاد والسير، 42- باب قتل كعب ابن الأشرف طاغوت اليهود، برقم (119)، (3/1425).

- وأبو داود في: 9- كتاب الجهاد، 169- باب في العدو يؤتى على غرة ويتشبه بهم، برقم (2768)، (3/211).

- والنسائي في الكبرى في: 50- كتاب السير، 46- الرخصة في الكذب في الحرب، (ل 115 ب).

- وأبو عوانة في: كتاب الجهاد، باب ندب النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه إلى عدوه والمؤذي له، وإباحته لهم المكرب به بالقول والفعل، (4/346-348).

44 انظر: شرح النووي على مسلم (12/161)، وفتح الباري (6/159-160).

45 انظر طبقات ابن سعد (2/31-34)، ومغازي الواقدي (1/178-191).

46 صحيح البخاري: (4/24).

47 السنن الكبرى (ل 115 ب).

48 أبو داود (3/211).

49 ما بين المعقوفتين من المصادر الأخرى، لعدم وضوحها في السنن الكبرى، وهو المصدر الذي نقلت منه متن الحديث.

50 رواه النسائي في الكبرى: 50- كتاب السير، 48- الرجل يكون له المال عند المشركين فيقول شيئاً يخرج به ماله، (ل 115 ب).

- وعبد الرزاق في كتاب المغازي، حديث الحجاج بن علاط، برقم (9771)، (5/466).

وفي آخره قصة طويلة.

- وأحمد في المسند (3/139، 138) بنحو لفظ عبد الرزاق في المصنف.

- وأبو يعلى في: مسند أنس بن مالك، ثابت البناني عن أنس برقم (724)، (6/194) - والبزار، كما في كشف الأستار، كتاب الهجرة والمغازي، باب غزوة خيبر، برقم (1816)، (2/340) مطولاً.

- وابن حبان - وكما في الموارد -: 27 - كتاب المغازي والسير، 9 - باب ما جاء في خيبر، برقم (1698)، ص (413)، كذلك.

- والبيهقي في: كتاب السير، باب من أراد غزوة فوري بغيرها (151/9-152).

كلهم من طريق معمر عن ثابت عن أنس.

ومعمر هو ابن راشد، ثقة ثبت في غير حديث الأعمش وثابت وهشام بن عروة، وكذا ما حدث به بالبصرة، ومضى.

وثابت هو البناني: ثقة عابد، ومضى.

وهذا الحديث هو من رواية معمر عن ثابت، وروايته عنه ضعيفة، لكن قال الذهبي:

"ومع كون معمر ثقة ثبَّتا، فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه" السير (7/12).

والراوي هنا عبد الرزاق، فعلى هذا فالحديث لا ينزل - إن شاء الله - عن رتبة الحسن. وقد نسبته الهيثمي للطبراني - أيضاً - وقال: "ورجاله رجال الصحيح" المجمع (6/155). وقال ابن حجر: "وصحه الحاكم". الفتح (6/159).

رواه عبد الرزاق، وأحمد، وأبو يعلى، والبزار، وابن حبان، والبيهقي، كلهم في المواضع السابقة.

وعثمان الجزري هو ابن عمرو بن ساج القرشي - ظناً -، وفيه ضعف، انظر: التهذيب (7/144)، والتقريب (2/13).

ومقسم مولى ابن عباس: صدوق. انظر: التهذيب (10/288)،
التقريب، (2/273).

فالإسناد ضعيف مرسل، ومع هذا فالذي يظهر أن فيه انقطاعاً بين
عثمان ومقسم، إذ لم يذكر الأئمة لعثمان رواية عن مقسم؛ بل
معظم روايته عن خصيف، وكذلك لم يذكروا عثمان في تلاميذ
مقسم والآخذين عنه؛ بل ذكروا خصيفاً. وانظر: تهذيب الكمال ()
2/918، والضعفاء للعقيلي (3/204)، والميزان (3/34، 49)،
وغيرها.

52 الرواية في المصادر السابقة - عدا النسائي -، وانظر: تخريج
الحديث السابق.

53 الموافقات للإمام الشاطبي (1/301).

54 سورة الحج، الآية: 78.

55 البيت للسموأل بن عاديء، أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، أو
لغيرهما، وهو في: الحماسة لأبي تمام (1/81)، والزهرة لمحمد
ابن داود الأصبهاني (2/644)، والأمالى لأبي علي القالى ()
1/270.

56 البيت لبشامة بن حزن النشيلي، وهو في اللسان (15/162).

57 انظر ما سبق في تعريف التقية.

58 انظر: تفسير الطبري (3/229-230)، والمحرم الوجيز لابن عطية
(2/380)، وإرشاد المبتدى وتذكرة المنتهي لأبي العز محمد بن
الحسين القلانسي، ص (260)، والنشر في القراءات العشر ()
2/239.

59 هو حميد بن قيس الأعرج المكي، أبو صفوان، القارئ الأسدي
مولاهم، قارئ أهل مكة وهو ثقة، مات سنة (130هـ)، انظر:
التهذيب (3/46)، التقريب (1/203)، الكاشف (1/193).

هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي، مولاهم، أبو محمد المقرئ النحوي البصري، صدوق. انظر: التهذيب (11/382)، التقريب (2/375).

60

الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، أو أبو محمد الخراساني، وهو صدوق كثير الإرسال. انظر: التهذيب (4/453)، التقريب (1/373).

61

أبو رجاء، هو عمران بن ملحان العطاردي البصري، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، وهو ثقة. انظر: التهذيب (8/140)، التقريب (2/85).

62

هو عاصم بن أبي الصباح الجحدري البصري، قال ابن الجزري: "وقراءته في الكامل والاتضاح فيها مناكير ولا يثبت سندها، والسند إليه صحيح"، غاية النهاية في طبقات القراء للجزري (1/349).

63

هو شريح بن يزيد الحضرمي، أبو حيوة الحمصي، المؤذن المقرئ، روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: التهذيب (4/331)، التقريب (1/350).

64

انظر: المحرر الوجيز (2/380)، والغاية في القراءات العشر لأبي بكر النيسابوري، ص (124).

65

هو المفضل بن محمد الضبي، أبو محمد، الكوفي المقرئ، كان من جلة أصحاب عاصم بن بهدلة، قال الخطيب البغدادي: كان إخبارياً علامة موثقاً، وقال أبو حاتم: متروك القراءة والحديث.

66

انظر: ميزان الاعتدال (4/170) معرفة القراء الكبار (1/131).

هو ابن أبي النجود، ومضى.

67

(*) قال سماحة الوالد الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز، حفظه الله تعالى: يصار إليها عند الحاجة، أو لحصول المصلحة الراجحة. حرر في 29/3/1413هـ.

*

- 68 هو جعفر بن محمد الصادق، الإمام الصدوق الفقيه، وهو منزله عما تقولوه عليه، أو ألقوه به من الأكاذيب. انظر في ترجمته: التهذيب (2/103)، التقريب (1/132).
- 69 كتاب السرائر لابن إدريس، ص (479)، ومن لا يحضره الفقيه لابن بابويه القمي (2/80)، ووسائل الشيعة للحر العاملي (7/74).
- 70 كتاب أصول الكافي للكليني (2/217)، والوسائل للعاملي (11/460).
- 71 أصول الكافي للكليني (2/217)، والوسائل (11/460).
- 72 وسائل الشيعة للعاملي (11/474).
- 73 إكمال الدين لابن بابويه القمي، ص (355)، إعلام الوری للطبرسي، ص (408)، ووسائل الشيعة (11/465-466)، وغيرها من كتب الرافضة.
- 74 بحار الأنوار للمجلسي (75/412).
- 75 إكمال الدين لابن بابويه القمي، ص (355)، إعلام الوری للطبرسي، ص (408).
- 76 كتاب بحار الأنوار للمجلسي: (75/421).
- 77 وسائل الشيعة للعاملي: (11/466).
- 78 جامع الأخبار لابن بابويه القمي، ص (110)، وغيره.
- 79 وسائل الشيعة للحر العاملي: (11/461).
- 80 سورة آل عمران، الآية: 120.
- 81 مختصر التحفة الاثني عشرية، ص (290).
- 82 انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية، ص (289).
- 83 سورة البقرة، الآية: 143.